جمهورية مصر العربية
معهـــد التخطيط القـــومي

الاتجاهات التضخمية وانعكاساتها على مستوي المعيشة في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٧م

Inflationary Trends and its Reflection about the Level of Living in Egypt during ٢٠٠٠-٢٠١٧

إعداد

أشرف محمد عبد الرازق عطية

إشـــراف

أ.د/ محمود عبد الحي

أستاذ الاقتصاد بقسم العلاقات الاقتصادية الدولية

بمعهد التخطيط القومي ومدير معهد التخطيط القومي الاسبق

لنيل درجة ماجستير التخطيط والتنمية

القاهرة

٢٠٢٠ م

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

صدق الله العظيم

سورة البقرة الاية (٣٢)

جمهورية مصر العربية

معهـــد التخطيط القـــومي

إجازة رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية

بعنوان

الاتجاهات التضخمية وانعكاساتها على مستوي المعيشة في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٧

Inflationary Trends and its Reflection about the Level of Living in Egypt during ٢٠٠٠-٢٠١٧

الباحث

أشرف محمد عبد الرازق عطية

لجنة المناقشة والحكم

1-الاسم: محمود محمد عبد الحي صلاح الصفة: مشرفا ورئيسا

الوظيفة: استاذ متفرغ بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية، معهد التخطيط القومي التوقيع:

٢- الاسم: حجازي عبد الحميد الجزار الصفة: محكما وعضوا

الوظيفة: استاذ ورئيس مركز العلاقات الاقتصادية الدولية، معهد التخطيط القومي التوقيع:

٣-- الاسم: ابتسام إبراهيم الجعفراوي الصفة: محكما وعضوا

الوظيفة: استاذ الاقتصاد الاجتماعي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية التوقيع:

تاريخ الاجازة: / / ٢٠٢٠

شكر وتقدير

رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي

يتقدم الباحث بالحمد والشكر لله سبحانه وتعالى، على توفيقه له في الاهتداء الى مشكلة هذه الدراسة، الإعداد لها، وخروجها لحيز الوجود .

العالم الجليل الاستاذ الدكتور محمود عبدالحي استاذ الاقتصاد بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية مهما تقدمت اليك بعبارات ثناء وشكر وعرفان وتقدير لشخصك الكريم فلن اوافيك حقك فقد احتويتني ووجهتني وساعدتني كثيرا رقم تقصيري المتكرر فدائما ما كنت تلتمس لي الاعذار فلم اجدك مشرفا يقسو علي باحثه بل وجدتك ابا يحنو علي ابنه ويساعده في تذليل الصعاب علي استكمال البحث ولم تبخل علي بالمعلومات اللازمة لتحضير هذه الرسالة بل دائما ما كنت تساعدني وتوجهني فمهما ذكرت من كلمات ثناء وشكر لن اوافيك قدرك ايها العالم الجليل .

علماء معهد التخطيط القومي اتقدم اليكم جميعا بخالص شكري واعتزازي وتقديري اليكم جميعا سواء من شرفت بتدريسه اياي او من لم اتشرف بان يقوم بالتدريس لي واعبر لكم عن مدي حبي واعتزازي وتقديري لجميع العلماء داخل هذا الصرح العظيم بعلمائه الاجلاء، مما يشعرني دائما بالفخر بأنني تتلمذت على يدي مثل هؤلاء العلماء، كما اكما أعلن فخري الدائم بدراستي داخل معهد التخطيط القومي عن اي دراسة قمت بها سابقا او سأقوم بها مستقبلا.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للأساتذة المناقشين

أ.د. حجازي عبد الحميد الجزار.

أ.د. ابتسام إبراهيم الجعفراوي.

على كريم قبولهما مناقشة هذه الدراسة مما يعد إضافة علمية لها.

كما اشكر اسرتي على مساعدتهم لي في تهيئة الاجواء لاستكمال هذا البحث واشكر كذلك اصدقائي وزملائي في العمل

الباحث

أشرف محمد عبد الرازق

قائمة المحتويات

الموضـوع	رقم الصفحة
الآية القرآنية	أ
قرار لجنة المناقشة والحكم	
الشكر والتقدير	ب – ج
قائمة المحتويات	د – و
قائمة الجداول	ز
قائمة الاشكال التوضيحية	ح
المقدمة ومشكلة الدراسة	
مقدمة عامة	١
مقدمة ومشكلة الدراسة	٢
اهمية الدراسة	٤
اهداف الدراسة	٤
تساؤلات الدراسة	٥
منهج الدراسة	٥
الادوات المستخدمة في الدراسة	٥
حدود الدراسة	٥
الفصل الاول	
الاطار النظري	
المبحث الاول:–مفهوم وأنواع واسباب التضخم	٩
المبحث الثاني:–مفهوم مستوي المعيشة والفقر والدعم	١٥
المبحث الثالث:–المداخل النظرية المفسرة لآثار التضخم ، تفسير التضخم في النظريات الاقتصادية	٢٠
المبحث الرابع:–الدراسات السابقةوالمرتبطة بموضوع التضخم	٢٥

تابع قائمة المحتويات

الموضــوع	رقم الصفحة
الفصل الثاني: -علاقة التضخم بالتوازن الداخلي والخارجي داخل الاقتصاد المصري	
المبحث الأول: – تطور معدلات التضخم والنمو وتأثيرهما على مستوي المعيشة داخل الاقتصاد المصري خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٧	٣١
المبحث الثاني: – تطور معدلات التضخم في أسعار السلع والخدمات وأثر ذلك على مستوي المعيشة داخل المجتمع المصري خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٧	٣٦
المبحث الثالث: – تطور معدلات الأجور ونسبة البطالة وعلاقتهما بمستوي المعيشة داخل الاقتصاد المصري خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٧	٤٠
المبحث الرابع: – تطور نسبة الفقر وقيمة الدعم وتأثير ذلك على مستويات المعيشة داخل المجتمع المصري خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٧	٤٤
المبحث الخامس: -العوامل المسببة للتضخم في الاقتصاد المصري	٤٩
الفصل الثالث: اثار التضخم داخل المجتمع المصري	
المبحث الاول:-تطور مؤشرات التضخم في مصر	٥٤
المبحث الثاني:-الاثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم في مصر	٦٠
المبحث الثالث:-اثر التضخم علي توزيع الدخل ومستوي المعيشة في مصر	٦٥

تابع قائمة المحتويات

الموضـــوع	رقم الصفحة
الفصل الرابع **الاستنتاجات والتوصيات**	
اولا:-الاستنتاجات	٦٨
ثانيا:-التوصيات	٦٩
قائمة المراجع	
اولا:-المراجع العربية	٧٢
ثانيا:-المراجع الاجنبية	٧٤
ثالثا :- المواقع الالكترونية	٧٤
ملخص البحث باللغة العربية	٧٧
ملخص البحث باللغة الانجليزية	٨١
مستخلص الدراسة باللغة العربية	٨٤
مستخلص الدراسة باللغة الانجليزية	٨٥

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضـــوع	رقم الصفحة
١	تطور معدلات التضخم داخل الاقتصاد المصري	٣٢
٢	تطور معدلات النمو داخل الاقتصاد المصري	٣٤
٣	تطور معدلات التضخم في اسعار السلع والخدمات داخل الاقتصاد المصري	٣٦
٤	تطور معدلات الاجور داخل الاقتصاد المصري	٤٠
٥	تطور معدلات البطالة داخل الاقتصاد المصري	٤٢
٦	تطور نسبة الفقر داخل المجتمع المصري	٤٤
٧	تطور قيمة الدعم داخل الاقتصاد المصري	٤٦
٨	تطور نسبة السيولة ونسبة العجز في الميزان التجاري	٤٩

قائمة الأشكال التوضيحية

رقم المرفق	الموضـــوع	الصفحة
١	توضيح تطور معدلات الاجور داخل المجتمع المصري	٤٠
٢	توضيح تطور معدلات الفقر داخل المجتمع المصري	٤٤
٣	توضيح الفجوة التضخمية في الاقتصاد	٥٨

مقدمة عامة

لقد عانت مصر طوال تاريخها الحديث من الاثار المختلفة للتضخم، حيث ان التضخم لا يقتصر تأثيره على الاقتصاد فقط، ولكن للتضخم اثار متعددة منها اثار اجتماعية واثار سياسية ..... الخ

فمنذ بداية السبعينات ودخول مصر عهد الانفتاح الاقتصادي اخذ التضخم يتغلغل رويدا رويدا داخل المجتمع المصري ويلقي بظلاله واثاره المختلفة علي افراد المجتمع ، واخذ معدل التضخم يزداد حتي وصل لمعدلات غير مسبوقة داخل الاقتصاد المصري في الوقت الحاضر ، ويمكن ان يعزي ذلك الي اتخاذ وتطبيق بعض القرارات الاقتصادية التي كان يجب التفكير فيها جيدا قبل تطبيقها ، فمثلا قرار تعويم الجنيه المصري الذي حدث في 2003 م ، 2016م ، واثر علي غالبية افراد المجتمع المصري نتيجة اعتماد دخول معظم افراد المجتمع علي الاجور والمرتبات اي انهم يتميزون بالثبات النسبي للأجور الخاصة بهم ، وبالتالي فهم الفئة الاكبر من حيث درجة التأثر بالقرار فكان من الاهمية بمكان النظر للسياسات التي سيتم اتخاذها حيال هؤلاء الافراد كزيادة الاجور والمرتبات الخاصة بهم بنفس درجة التضخم الناتج عن ضعف القوة الشرائية للنقود الناتج عن قرار التعويم ، كما ان الارتفاع المتواصل للتضخم داخل الاقتصاد المصري قد اثر بشكل ملحوظ علي المستوي المعيشي لأفراد المجتمع ، وجراء ذلك بدأت الطبقة الوسطي تهوي الي الاندثار حتي انضمت تحت لواء الطبقة الفقيرة ، وتعد الطبقة الوسطي هي عماد بناء المجتمعات وهي الركيزة الاساسية التي تحقق التوازن الاجتماعي بين افراد المجتمع الواحد ، وبالتالي فان مستوي المعيشة لدي الفئة الاكبر داخل المجتمع قد انخفض وتدهور الي مستويات غير مسبوقة ووصل معدل الفقر الي أعلي مستوي له في تاريخ المجتمع المصري ، لذلك ولأجل كل ما سبق ذكره كان لابد من اعداد دراسة عن التضخم واثره علي مستوي معيشة الافراد وان تغطي هذه الدراسة كافة الجوانب الخاصة بالتضخم ومدي تأثير هذه الجوانب علي مستوي المعيشة في مصر ، ولأجل ذلك قام الباحث بأعداد اطار نظري عن التضخم يحوي بداخله مفهوم واسباب وانواع التضخم ، ثم المدخل النظري المفسر لأثار التضخم وكذلك تفسير التضخم داخل النظريات الاقتصادية ، وقام الباحث بألقاء الضوء علي بعض المفاهيم المرتبطة بأثار التضخم كمفهوم مستوي المعيشة ومفهوم الفقر وكذلك الدعم والعدالة الاجتماعية ، ثم قام الباحث باستعراض بعض الدراسات المرتبطة بالمشكلة موضع البحث ، ، ثم حاول الباحث ان يستكمل تغطية الجوانب النظرية المرتبطة بالموضوع محل الدراسة كتطور مؤشرات التضخم في مصر ، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم في مصر بصورة مبسطة لأنه سيتم التطرق لذلك تفصيلا خلال الفصل الاخير وكذلك القي الضوء ايضا بشكل مبسط علي اثر التضخم علي مستوي المعيشة في مصر لان هذا المحور سيكون عنق الزجاجة التي تدور حوله جميع الجوانب بالتفسير والتحليل داخل الفصل الاخير ، وفي الفصل الاخير من البحث حاول الباحث ان يغطي كافة الاجزاء المرتبطة بالبحث بالأرقام الاحصائية الموثقة من جانب مختلف الجهات الاقتصادية وان يقوم بتفسير هذه الارقام وتحليلها حتي يتم التعرف من خلالها علي مدي تأثير التضخم علي مستوي المعيشة في مصر ، فقام الباحث بداية برصد تطور معدلات التضخم والنمو داخل المجتمع المصري ، ثم بعد ذلك قام بحساب معدلات التضخم في اسعار السلع والخدمات لما له من دلالة علي تدهور مستوي المعيشة وكذلك لان مقدار التضخم بالنسبة للسلع والخدمات يوضح للقارئ العادي من خلال قراءته مدي التدهور الذي حدث في مستوي معيشة الافراد ، ثم قام الباحث بإلقاء الضوء حول تطور نسبة الاجور في ظل حالة التضخم التي يعاني منها الاقتصاد المصري وعلاقة ذلك بمستوي معيشة الافراد داخل المجتمع ، وكذلك تطور معدل

البطالة وما ينتج عن ذلك من تدهور حاد في مستوي المعيشة ثم قام الباحث بإعداد احصاء لتطور نسبة الفقر داخل المجتمع المصري وكذلك الدعم وهل الدعم ساعد في المحافظة علي تحسين مستوي المعيشة للمواطنين المستحقين للدعم وكذلك تطور نسبة المعروض النقدي وهل كان يقابل تلك الزيادة زيادة في الغطاء النقدي من العملات الاجنبية او حتي زيادة كمية الانتاج داخل المجتمع ، وبعد ذلك قام الباحث بصياغة الاستنتاجات التي اسفرت عنها الدراسة وبعض التوصيات التي يجب الاخذ بها من وجهة نظر الباحث لتصحيح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مما يساعد في رفع المستوي المعيشي للمواطنين داخل المجتمع المصري .

مقدمة ومشكلة الدراسة: -

يعد التضخم مشكلة اقتصادية تصيب اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة علي السواء ، ويزداد تأثير التضخم علي اقتصاديات البلدان كلما توافرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد ، والتي تعتمد في تأثيرها علي مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع ، ويعرف التضخم بانه الارتفاع المستمر والملموس للأسعار في دولة ما [1] .

ولقد أصبحت مصطلحات التضخم والغلاء من أكثر المصطلحات شيوعا في وسائل الاعلام المختلفة المحلية منها والعالمية، ويمكن اعتبار عالمنا يعيش ما يمكن ان نسميه عصر التضخم، حيث أصبح الارتفاع المستمر في الأسعار ظاهرة عالمية تتميز بسرعة الانتشار ، حيث يعاني المجتمع المصري من فجوة رهيبة بين الاسعار الملتهبة والدخول المتواضعة ، وتبدو وطأة الإحساس بارتفاع الأسعار بشكل خاص لدي الفئات المتوسطة والفقيرة، ممن حرموا من امتلاك اليات التكيف الإيجابي مع التضخم، نظرا للتجميد المفروض على اجورهم، وحرمانهم من وسائل الدفاع عن تدهور اجورهم الحقيقية، مما يؤدي الي تدهور القوة الشرائية، وتزايد معدلات الحرمان النسبي والمطلق عند الفقراء، فالتضخم يؤدي الي استنزاف الكادحين وافقارهم، حيث يخفض ذلك من إنفاق الاسر على الاحتياجات الضرورية من غذاء وصحة وتعليم .....الخ[2].

فالتضخم يعمل على التهام الأجور والارباح، ويقضي على الدافع للعمل، ويقتل الحافز على الاستثمار، فبذلك يعبث باستقرار الدول المتقدمة، ويعوق عمليات التنمية في الدول النامية، ويعيد توزيع الدخل القومي والثروة بين الافراد بطريقة عشوائية لا تمت بصلة لمبادئ العدالة الاجتماعية، او الكفاءة الإنتاجية

وبإلقاء الضوء علي معدلات التضخم خلال سنوات الدراسة وجد الباحث ارتفاع شديد في معدلات التضخم السنوية حيث وصل معدل التضخم (ل 2% في 2002/2001،ثم ارتفع الي 3.2%في 2003/2002، ثم وصل لدرجة مرتفعة جدا خلال 2004/2003 ووصل الي 12.3% وذلك علي اثر قرار تعويم الجنيه المصري ثم بدا معدل التضخم ينخفض تدريجيا ووصل الي 10.1%في 2005/2004 ثم واصل الانخفاض ووصل الي 3.7%في 2006/2005 ، وسرعان ما لبث وارتفع مجددا في 2007/2006 ووصل الي 11.2%) [3] ، ثم قفز قفزة جنونية وصل خلالها ل 20.2% في 2008/2007 [4] ، وبدا ينخفض ووصل ل 9.9% في 2009/2008 [5] ، ووصل ل 10.7% في 2010/2009 [6] ، ثم ارتفع ل 11.8% في 2011/2010 [7] ، وبدا في الانخفاض في 2012/2011 حيث وصل الي 7.3% [8] ، ثم وصل ل 9.8% في 2013/2012 [9] .

---

[1]-يمن الحماقي،ابراهيم اليماني،وائل فوزي،محاضرات في الاقتصاد التطبيقي ، القاهرة ، جامعة عين شمس ، 2003 ،ص19

[2]-مؤتمرمعهدالتخطيط القومي ،نيفين كمال،نحومعدلات اعلي للنمو وتوزيع اكثر عدالة للدخل في الاقتصاد المصري ،القاهرة،2008.

[3] -معهد التخطيط القومي ، الاقتصاد المصري 2007/2006 ،ص65

[4] -البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي 2009/2008 ، ص 58

[5] -البنك المركزي المصري ،التقرير السنوي 2009/2008 ، مرجع سابق ، ص 58

[6] -البنك المركزي المصري ،التقرير السنوي 2010/2009 ، ص 61

[7] -البنك المركزي المصري ،التقرير السنوي 2011/2010 ، ص 66

[8] -البنك المركزي المصري ،التقرير السنوي 2012/2011 ، ص 66

[9] -البنك المركزي المصري ،التقرير السنوي 2013/2012 ، ص 70

ووصل الي 8.2% في 2014/2013 1 ، ثم ارتفع مجددا ووصل الي 11.4% في 2015/2014 2 ، وواصل الارتفاع الي 14% في 2016/2015 3 ، ثم قفز معدل التضخم قفزة جنونية خلال 2017/2016 وذلك علي اثر قرار تعويم الجنيه المصري والذي حدث في 3 نوفمبر 2016 ووصل خلاله لرقم قياسي لم يتم الوصول اليه من قبل طوال سنوات الدراسة حيث بلغ 29.8% 4 ، ثم وصل ل 14.4% في 2018/2017 5 ، ففي مقارنة بين اسعار السلع والخدمات عام 2002/2001 وذلك مقارنة بأسعار 2007/2006 (ارتفعت اسعار الطعام والشراب خلال 2007/2006مقارنة بأسعار عام 2002/2001 بنسبة 65.6% ، وكذلك ارتفعت نسبة التضخم في اسعار النقل والمواصلات ووصلت الي 57% ، كما ارتفعت اسعار التضخم في التعليم ووصلت الي 24.6% ، وكذلك وصلت نسبة الارتفاع في اسعار المسكن والمياه والكهرباء والوقود الي 20.4%) 6 .

وواصلت اسعار السلع والخدمات الارتفاع طوال معظم سنوات الدراسة حيث وصلت الاسعار الي (40.3% بالنسبة لأسعار الطعام والشراب خلال عام 2017 وذلك مقارنة بأسعار عام 2016 ، كما ارتفعت اسعار النقل والمواصلات الي 25.9% في 2017 ايضا مقارنة بأسعار عام 2016 ، وكذلك ارتفعت اسعار التعليم الي 12.3% ، فيما وصلت نسبة الارتفاع في اسعار المسكن والمياه والكهرباء والوقود الي 7.7% وذلك ايضا عام 2017 مقارنة بأسعار عام 2016) 7 ، كما انه من خلال تتبع التغيرات السنوية في معدلات الاجور ومعدلات التضخم داخل الاقتصاد المصري تبين ان معدلات التضخم مقاسة بالأرقام القياسية لأسعار المستهلكين تفوق نسبة التغير في معدلات الاجور ، حيث ان الاجور ارتفعت ووصلت الي 189مليار جنيه عام 2007/2006 مقارنة ب 110مليار جنيه عام 2002/2001 8 .

كما ارتفعت الاجور ووصلت الي 236.9مليار جنيه عام 2018/2017 9، لذلك وبعد استعراض معدلات التغير في مختلف المتغيرات الاقتصادية سواء معدلات التضخم داخل الاقتصاد المصري، وكذلك معدلات التضخم داخل اسعار السلع والخدمات نفسها، بالإضافة الي معدلات التغير في الاجور ومقارنتها بمعدل التضخم السنوي، كان من الضروري الربط بين تلك المتغيرات المختلفة للتوصل الي تأثير نسب التغير في تلك المتغيرات على مستوي المعيشة داخل الاقتصاد المصري.

لا شك ان التضخم يمثل مشكلة دائمة في حد ذاته سواء على المستوي العالمي او على المستوي المحلي، وان اختلفت اثاره وحدته من مكان لآخر، لان التضخم يمثل دائما العرض المرضي للأداء الاقتصادي أولا والاجتماعي ثانيا، فلقد أصبح التضخم حقيقة أساسية تؤثر في الحياة اليومية وفي القرارات المجتمعية والاقتصادية ومختلف الجوانب الحياتية لأفراد المجتمع.

وغني عن البيان ان التضخم له اثارا اجتماعية سلبية على البناء الاجتماعي برمته، لما يحدثه من انعكاسات خطيرة علي معظم افراد المجتمع ،ويهوي بفئة عريضة منهم نحو خط الفقر ، حيث انه يؤدي الي ارتفاع الأسعار مما يؤثر وبشكل خاص علي هذه الفئات الفقيرة، ممن حرموا من امتلاك اليات التكيف الإيجابي مع التضخم، نظرا للتجميد المفروض على اجورهم، وحرمانهم من وسائل الدفاع عن تدهور اجورهم الحقيقية، مما يؤدي الي تدهور القوة الشرائية، وتزايد معدلات الحرمان النسبي المطلق لديهم ، كما ان التضخم يؤدي الي استنزاف الكادحين وافقارهم، ويعمق كل ذلك من تخفيض إنفاق الاسر على الاحتياجات الضرورية للحياة من غذاء وصحة وتعليم .....الخ .

ومع ازدياد حجم التضخم ومعدلاته داخل الاقتصاد المصري، كان من الضروري ان تزداد الحاجة الي العديد من الدراسات الخاصة بدراسة تأثيره علي مستوي معيشة الافراد داخل المجتمع المصري ، ومع رغبة الباحث في الاطلاع والمعرفة بتأثير التضخم علي مستوي المعيشة وبعد القراءة والاطلاع علي العديد من الدراسات التي تناولت ظاهرة التضخم وجد ان معظم

---

[1]-البنك المركزي المصري ،التقرير السنوي 2014/2013 ، ص 64
[2]-البنك المركزي المصري ،التقرير السنوي 2015/2014 ، ص 64
[3]-البنك المركزي المصري ،التقرير السنوي 2016/2015 ، ص 64
[4]-البنك المركزي المصري ،التقرير السنوي 2017/2016 ، ص 49
[5]-البنك المركزي المصري ،التقرير السنوي 2018/2017 ، ص 48
[6]-معهد التخطيط القومي ،الاقتصاد المصري 2007/2006 ، القاهرة ، ديسمبر 2007 ، ص 67
[7]-البنك المركزي المصري ،التقرير السنوي 2017/2016 ، ص 51
[8]-معهد التخطيط القومي ،الاقتصاد المصري 2007/2006 ، مرجع سابق ، ص 19

هذه الدراسات كان محورها الاساسي اما التعريف بظاهرة التضخم والربط بين معدل التضخم وعجز الموازنة ، او تتجه نحو تقييم اثر استخدام السياسات النقدية والمالية في استهداف ومكافحة التضخم 1 .

ويتم النظر الي التضخم على انه ظاهرة اقتصادية فقط ، لذلك اهتمت اغلب الاتجاهات بالنتائج والمضمون الاقتصادي، اما الجانب الاجتماعي للتضخم فلم ينظر اليه بعين الاهتمام، حتى من خلال علماء الاجتماع بشكل عام، او علم الاجتماع الاقتصادي بشكل خاص 2 ، لذلك وبعد ان وجد الباحث ان معظم الدراسات لم تتطرق بالدراسة والتحليل للآثار الاجتماعية للتضخم ،وتحديدا غفلت الكثير من الدراسات القاء الضوء علي التأثير الناتج عن التضخم علي مستوي معيشة الافراد ، لذا وجد الباحث انه من الضروري القاء الضوء علي هذا الاثر الهام لما له من تأثير علي حياة معظم الافراد داخل المجتمع المصري ، لذلك قام الباحث بعمل دراسة تغطي هذا المتغير وقام بعمل دراسته الحالية بعنوان الاتجاهات التضخمية وانعكاساتها علي مستوي المعيشة في مصر .

أسباب اختيار الموضوع: -

1-ميول الباحث للتعرف على أثر التضخم على مستويات معيشة الافراد داخل المجتمع المصري.

2-التعرف علي اهم الاثار الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة والعميقة للتضخم داخل المجتمع المصري.

3-تقديم بعض الحلول والمقترحات للتخفيف من الاثار السلبية للتضخم.

أهمية الدراسة: -

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها ترتبط مباشرة بالقاء الضوء علي مستوي معيشة الافراد ، ومن المعلوم ان الحفاظ علي الاستقرار الاقتصادي يعد هدفا رئيسيا لسياسات الاقتصاد الكلي ، حيث تسعي حكومات دول العالم الي كبح التضخم نظرا لما له من تكاليف واعباء اقتصادية واجتماعية يتحملها الاقتصاد الوطني وافراد المجتمع خاصة الطبقات الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة ، وعلي المستوي العالمي هناك العديد من الدراسات النظرية والتجريبية التي تناولت العلاقة بين التضخم والاسعار ومستويات المعيشة ، لكن علي المستوي المحلي تعتبر الدراسات المتخصصة في التضخم ومستويات المعيشة علي حد علم الباحث تعتبر محدودة ، لذلك أراد الباحث ان يتعرف علي اثر التضخم ومدي تأثيره علي مستوي معيشة الافراد داخل المجتمع المصري .

اهداف الدراسة: -

1-التعرف على تأثير التضخم على معدلات الاجور والبطالة وكذلك معرفة تأثيره على معدل الفقر داخل المجتمع المصري وواستنباط أثره على مستوي المعيشة في مصر وذلك من خلال تحليل المتغيرات السابقة.

2-التعرف على تأثير التضخم على مستويات المعيشة داخل المجتمع المصري.

3-تقديم بعض الحلول الممكنة التي يمكن من خلالها مواجهة الاثار السلبية للتضخم.

1-انظرعلي سبيل المثال دراسةشريف محمد شبانة،فعاليةالسياسةالنقديةفي استهداف التضخم في مصر،رسالةماجستيرغيرمنشورة،كليةالتجارة،جامعةعين شمس، 2008 ،دراسة رانيا رمضان معوض ،العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم في مصر،دراسة تطبيقيةفي الفترة من (1980-2006) ، رسالةماجستيرغيرمنشورة ،جامعة القاهرة ،كليةالاقتصادوالعلوم السياسية،قسم الاقتصاد،2010 ، دراسة ايمان العطوي،مدي فاعليةالسياسة النقديةفي مكافحة التضخم في الفترة منذبدايةالسبعينات وحتي برنامج الاصلاح الاقتصادي، رسالةماجستيرغيرمنشورة،جامعةعين شمس،كليةالتجارة،قسم الاقتصاد، 1997م

2-جوردن مارشال،موسوعةعلم الاجتماع،ترجمةمحمدالجوهري،المجلدالاول،المجلس الاعلي للثقافة،المشروع القومي للترجمة،القاهرة،2000،ص 417

تساؤلات الدراسة: -

تحاول هذه الدراسة الإجابة على السؤالين التاليين وهما: -

1-هل يوجد علاقة بين زيادة معدل التضخم وبين انخفاض معدل الأجورالحقيقية، وازدياد نسبة الفقر داخل المجتمع المصري؟

2-ما العلاقة بين معدلات التضخم ومستويات المعيشة في مصر؟

منهج الدراسة: -

نظرا لطبيعة الدراسة وتحقيقا لأهدافها سوف يستخدم الباحث المنهج الوصفي من خلال تحليل بيانات معدلات الأجور ومعدلات التضخم مقاسا بالرقم القياسي العام لأسعار المستهلك، بالإضافة الي تحليل معدل التضخم في اسعار السلع والخدمات، وكذلك معدلات الفقر داخل المجتمع المصري وذلك للتعرف من خلال تلك البيانات على التعرف على أثر التضخم على مستوي المعيشة في مصر من خلال تحليل البيانات سالفة الذكر.

الأدوات المستخدمة في الدراسة: -

1-الإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد المصري وبصفة خاصة بمعدل التضخم، معدل الأجور، معدل النمو، ومعدل الدعم، وكذلك معدل التضخم للسلع والخدمات، ومستوي الفقر داخل الاقتصاد المصري.

2-مختلف الدراسات والندوات وادبيات وبحوث المؤتمرات الاقتصادية التي تناولت بالدراسة والتحليل الظاهرة محل الدراسة.

3-الإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد المصري، وبصفة خاصة الإحصاءات النقدية والمالية وغيرها من الإحصاءات المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة.

حدود الدراسة: -

الإطار المكاني للدراسة: -

جمهورية مصر العربية.

الإطار الزماني للدراسة: -

يشمل الاطار الزماني للدراسة الفترة من(عام 2000 وحتي عام 2017) وقد راي الباحث ان تبدا الدراسة من عام 2000 أي قبل التعويم الذي حدث في يناير 2003 لمقارنة معدل التضخم قبل وبعد التعويم واثر ذلك علي مستويات المعيشة ، وكذلك معرفة وقياس معدل التضخم بعد ثورة 25 يناير 2011 واثر ذلك أيضا علي مستوي المعيشة في مصر، كما راي الباحث ضرورة وجوب امتداد الدراسة حتي عام 2017 ، وذلك ايضا لتتبع اثر التعويم الذي حدث في 3 نوفمبر 2016 من قبل البنك المركزي المصري ، وذلك لقياس اثر التضخم علي مستوي المعيشة في مصر خلال كل فترة من هذه الفترات لتكون دراسة كافية ومستوفية لفترة طويلة تمتد من 2000-2017 ويتم الرجوع اليها في أي وقت لمعرفة اثر التضخم علي مستويات المعيشة في مصر خلال تلك الفترة.

-ملخص لمقدمة الدراسة- :

عانت مصر كثيرا من التضخم واثاره المختلفة ، وازدادت معدلاته بصورة كبيرة داخل الاقتصاد المصري، مما ساهم في التاثير السلبي علي افراد المجتمع ، لذلك تم عمل هذه الدراسة لتغطي الاثار الاجتماعية للتضخم ، وخاصة تاثيره علي مستويات المعيشة ، كما تستمد هذه الدراسة اهميتها من كونها تهتم بدراسة الاحوال المعيشية للمواطنين بصورة مباشرة ، وتهدف هذه الدراسة لتقديم بعض الحلول الممكنة لمواجهة الاثار السلبية للتضخم ، وتم استخدام المنهج الوصفي داخل هذه

الدراسة ، واعتمدالباحث في جمع البيانات علي الاحصائيات المختلفة المتعلقة بالاقتصاد المصري، وكذلك الدراسات والبحوث والندوات والمؤتمرات الاقتصادية .

خطة الدراسة: -

لإنجاز هذه الدراسة والاجابة على إشكالية الدراسة قام الباحث بتقسيم البحث الي اربعة فصول:

الفصل الأول: - **الإطار النظري**

المبحث الأول: - مفهوم وأنواع وأسباب التضخم.

المبحث الثاني: - مفهوم مستوي المعيشة والفقر والدعم.

المبحث الثالث: - المداخل النظرية المفسرة لآثار التضخم، وكذلك تفسير التضخم في النظريات الاقتصادية.

المبحث الرابع: - الدراسات السابقة والمرتبطة بموضوع التضخم.

الفصل الثاني: -**علاقة التضخم بالتوازن الداخلي والخارجي داخل الاقتصاد المصري**

المبحث الأول: - تطور معدلات التضخم والنمو وتأثيرهما على مستوي المعيشة داخل الاقتصاد المصري خلال الفترة من 2000-2017.

المبحث الثاني: - تطور معدلات التضخم في أسعار السلع والخدمات وأثر ذلك على مستوي المعيشة داخل المجتمع المصري خلال الفترة من 2000-2017.

المبحث الثالث: - تطور معدلات الأجور ونسبة البطالة وعلاقتهما بمستوي المعيشة داخل الاقتصاد المصري خلال الفترة من 2000-2017.

المبحث الرابع: - تطور نسبة الفقر وقيمة الدعم وتأثير ذلك على مستويات المعيشة داخل المجتمع المصري خلال الفترة من 2000 -2017.

المبحث الخامس: -العوامل المسببة للتضخم في الاقتصاد المصري.

الفصل الثالث: -**اثار التضخم داخل المجتمع المصري**

المبحث الأول: -تطور مؤشرات التضخم في مصر.

المبحث الثاني: - الاثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم في مصر.

المبحث الثالث: -أثر التضخم على توزيع الدخل ومستوي المعيشة في مصر.

الفصل الرابع: -**الاستنتاجات والتوصيات**

اولا: - الاستنتاجات

ثانيا: - التوصيات